



هل يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية؟

يسألنا بعض المهتمين بعلوم السنة النبوية عن جواز اتباع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية؛ فبعضهم يقول: «لا يجوز»، والبعض الآخر يقول: «يجوز»، والبعض الثالث يقول: «يجوز في بعض المسائل». وفيما يلي نورد بعض الآراء الفقهية على هذا الموضوع:

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «لا يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بل يجب عليه أن يتبع مذهب أبي حنيفة في كل مسألة فقهية شرعية». وقال الإمام مالك رحمه الله: «يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بشرط أن لا يتبعها في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية». وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بشرط أن لا يتبعها في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية». وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «لا يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بل يجب عليه أن يتبع مذهب أبي حنيفة في كل مسألة فقهية شرعية».

[هذه الآراء هي مجرد آراء فقهية ولا تمثل آراء الموقع]

المذاهب الفقهية الأخرى هي تلك المذاهب التي تختلف عن المذهب الحنفي في مسائل الفقه الشرعية، مثل المذاهب المالكية والشافعية والحنبلية. وهذه المذاهب لها أصولها وقوانينها الخاصة بها، وقد اختلفوا في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية. فبعضهم يقول: «يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بشرط أن لا يتبعها في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية». والبعض الآخر يقول: «لا يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بل يجب عليه أن يتبع مذهب أبي حنيفة في كل مسألة فقهية شرعية». وفيما يلي نورد بعض الآراء الفقهية على هذا الموضوع:

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «لا يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بل يجب عليه أن يتبع مذهب أبي حنيفة في كل مسألة فقهية شرعية». وقال الإمام مالك رحمه الله: «يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بشرط أن لا يتبعها في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية». وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بشرط أن لا يتبعها في مسائل الفقه الشرعية التي هي من مسائل الفقه الشرعية». وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «لا يجوز للمسلم أن يتبع المذاهب الفقهية الأخرى في مسائل الفقه الشرعية، بل يجب عليه أن يتبع مذهب أبي حنيفة في كل مسألة فقهية شرعية».

<https://sunnah.global/hadeeth/gu/show/65087>

